

جعل من أغراض حملته في مصر بحث واستخلاص ما بها من كنوز تاريخية وأثرية وثقافية، واستقدم معه جمهرة من علماء بلاده للاستفادة من تلك الكنوز. حاصل البحث:

ويمكن تحصيل ما سلف وتركيزه في كلمات قليلة توضح المقصود، وذلك:

أن الشريعة الإسلامية ظلت لها السيادة التشريعية في مصر طوال ثلاثة عشر قرناً غير منازعة في ذلك ولا مدافعة.

إن منح البطريكخانات ولاية القضاء لمن يتبعونها في المسائل الشخصية عند اتفاق المتقاضين لم يكن انتقاصاً من تلك السيادة، لأن ذلك هو حكم الإسلام في شأن الذميين.

(ج) ان الامتيازات الأجنبية التي منحت للأجانب، انقلبت في آخر القرن التاسع عشر الميلادي إلى أغلال تحد من تلك السيادة نوعاً ما.

(د) كان إنشاء المحاكم المختلطة محاولة لفك تلك الأغلال وإلغاء سبعة عشر محكمة قنصلية، ولذلك اقتصرت بخمس سنوات.

(هـ) لما تشبثت الدولة الأجنبية ببقاء المحاكم المختلطة يسندها الاحتلال الإنجليزي في ذلك،

فكر في إنشاء محاكم أهلية نظامية، تطبق فيها قوانين المحاكم المختلطة المستقاة من قانون نابليون يدخلها قضاة أجانب، حتى تطمئن الدول، ويمكن إلغاء المحاكم المختلطة.

(و) رغم أنه كان المعروف أن المحاكم الأهلية مؤقتة لعدة إلغاء المحاكم المختلطة، فقد وضحت نية المشرع عند نقل القوانين المختلطة إلى المحاكم الأهلية في أن لا تكون مخالفة

للشريعة الإسلامية وعرف إذ ذاك أن قانون نابليون متفق ومذهب مالك.

(ز) ان فترة الاضطراب التشريعي في مصر التي صاحبت الاضطراب السياسي وبدأت في أواخر القرن

الماضي، واستمرت إلى وقت إلغاء المحاكم المختلطة بإلغاء الامتيازات الأجنبية؛ إن هي إلا

حدث طارئ لا يمكن ان يطغى على تراث ثلاثة عشر قرناً من الزمان.